

محاربة الاستعمار الجديد " مقاومة الهيكلة والنضال من أجل إعادة الملكية العامة في التجربة المصرية

حسين عبد الرازق

نشأ القطاع العام في مصر خلال خمسينات وستينات القرن الماضي عن طريقين . الأول تأميم المؤسسات والشركات الخاصة المملوكة للاجانب أو لمصريين خاصة في عام 1961 فيما عرف بقرارات التحول إلى الاشتراكية . والثاني هو الاستثمارات العامة التي ساهمت بها الدولة في إنشاء مشروعات جديدة بصفة كلية أو جزئية ، أو رصدها الدولة لإحداث توسعات وإحلال وتجديد في المشروعات العامة المؤممة أو المنشأة بأموال عامة أصلاً . وإذا كان من الجائز النظر إلى القطاع العام في مطلع الستينات على انه القطاع المؤمّم في الاقتصاد المصري ، على أساس أن قيمة الأصول التي جرى تأميمها كانت تشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام ، ففي إعتقادنا أن الوضع قد أصبح معكوساً في الوضع الراهن . فقد أدت الاستثمارات التي قامت بها الدولة في القطاع العام إلى إضافات ضخمة في قيمة أصوله ، بحيث أصبح الجزء المكتسب من خلال الاستثمارات العامة يشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام . ويقدر . إبراهيم سعد الدين ود . إبراهيم العيسوي النصيب النسبي للاستثمارات الجديدة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي في عام 1985 / 1986 بنحو 90 بالمائة وتقدر قيمة رأسمال الشركات الصناعية التي خضعت للتأميم بحوال 576 مليون جنيه ، وتقدر القيمة الدفترية للأصول المملوكة للقطاع العام بـ (140 مليار جنيه) ، والقيمة السوقية بحوالي 365 مليار جنيه مصري .

وقد لعب القطاع العام في مصر دوراً هاماً وقيادياً في خطط التنمية في الستينات ولكنه دوره المحوري يبدو جلياً بعد الهزيمة العسكرية أمام العدوان الإسرائيلي في 5 يونيو 1967 واحتلال شبه جزيرة سيناء . فقد ساهم هذا القطاع في تحقيق الصمود الاقتصادي بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية ، وذلك بطرق مباشرة من خلال نشاطه الانتاجي ، وبطرق غير مباشرة من خلال مساهمته في تمويل الميزانية العامة للدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، وتجنّب البلاد شرور التضخم الجامح الذي عرفته معظم الدول التي يقوم اقتصادها على القطاع الخاص بصفة أساسية في ظروف الحرب . ويبدو ذلك جلياً في :

الأمر الأول : مساهمة شركات القطاع العام في معركة التحرير بعد هزيمة عام 1967 ، ثم في معركة التعمير بعد نصر أكتوبر 1973 . ففي أثناء حرب الاستنزاف قامت شركات القطاع العام العاملة في مجال المقاولات وصناعة الحديد والصلب

والأسمت وغيرها ببناء حظائر للطائرات المصرية حتى لا تكون في متناول الطيران الإسرائيلي . كما قامت هذه الشركات ببناء وقواعد الصواريخ على امتداد الجبهة ، وكذلك في العمق خلال فترة وجيزة سقط خلالها مئات الشهداء من العاملين في هذه الشركات ، حيث كان البناء يتم في ظروف القصف المتواصل وغارات الطيران الإسرائيلي المستمرة على طول جبهة القتال . وساهم القطاع العام أيضا في بناء معديات العبور المزودة بالمضخات القوية للمياه ، التي استخدمها الجيش المصري في العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس ، وإزالة الحائط الترابي المعروف بخط بارليف ، وأخيراً كانت لشركات القطاع العام مساهمات ضخمة في عمليات تعمير مدن القناة التي خربتها الحرب ، وتمكين سكانها من استئناف الحياة فيما بعد نصر أكتوبر 1973 .

الأمر الثاني : المساهمة الكبيرة للقطاع العام في تمويل الانفاق العام في سنوات الحرب وما تلاها ، وتتمثل هذه المساهمة في عدة عناصر ، نذكر منها فقط الأرباح المحولة إلى الميزانية العامة للدولة ومخصصات الإهلاك التي تستخدم كتمويل ذاتي للاستثمارات في القطاع العام (وهذا العنصران يشكلتان معاً فائض القطاع العام) ، والضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام ، وبحساب قيمة هذه البنود الثلاثة ، مع افتراض أن القطاع العام يساهم بنسبة 65 بالمائة من الضرائب على أرباح قطاع الأعمال ككل ، وجدنا انها شكلت حوال 24 بالمائة من الموارد العامة للدولة عام 1966 / 1967 . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 27% عام 1970 / 1971 ، ثم إلى 38 بالمائة عام 1974 ، وإلى 41 بالمائة عام 1978 ، وقد هبطت هذه النسبة إلى مستوى 37 بالمائة عام 1984 / 1985 . ولا شك في ان هذه النسب توضح أن القطاع العام لم يكن عبئاً على الدولة ، بل كان ولا يزال مساهماً رئيسياً في تدبير الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق العام للدولة .

الأمر الثالث : أن وجود القطاع العام قد ساعد مصر على اجتياز الظروف العسبية بعد هزيمة عام 1967 وما رافقها من ضغوط ضخمة على الموارد ، مع الاضطرار إلى توجيه نسبة كبرى من الموارد المتاحة لخدمة المجهود الحربي ، وذلك دون تعريضها لمعدلات تضخم بالغة الارتفاع ، كما يحدث في سنوات الحرب في بلاد الاقتصاد الحر التي تعتمد اعتماداً أساسياً على القطاع الخاص . فطبقاً للبيانات المتوافرة من مصادر رسمية عن معدلات ارتفاع الأسعار ، يلاحظ أن المعدل السنوي للارتفاع في نفقة المعيشة كان في حدود 3ر4 بالمائة في النصف الأول من الستينات وحوالي 3 بالمائة في النصف الثاني منها بمتوسط 6ر3 بالمائة سنوياً طوال ذلك العقد ، وقد ارتفع المعدل إلى حوالي 6 بالمائة سنوياً في الفترة من عام 1969 / 1970 حتى عام 1974 ، وهذه المعدلات تبدو ضئيلة قياساً على معدلات الارتفاع السنوي في نفقة المعيشة في الفترة المتبقية من السبعينات ، وكذلك خلال الجزء الأكبر من الثمانينات (1980 - 1987) بعد إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وقوى السوق ، في إطار سياسة

الانفتاح الاقتصادي وهو 3ر12 بالمائة في المتوسط ، وبطبيعة الحال ، فإننا لا نزعم أن القطاع العام كان هو السبب الوحيد في تحقيق الاستقرار فقد شاركت عوامل أخرى في ذلك ، ولكن القطاع العام كان في تقديرنا عاملاً رئيسياً في إحداث ذلك الاستقرار .

مشكلات القطاع العام :

ولم تكن المساهمات المختلفة للقطاع العام في تحقيق الصمود الاقتصادي وحروب التحرير ومهام التعمير بلا ثمن . فقد أدى استهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال فرض أسعار منخفضة ، بل دون التكلفة في كثير من الأحوال لبيع منتجات القطاع العام ، إلى تحول عدد من الشركات العامة إلى شركات خاسرة ، بينما تقلصت قدرة معظم الشركات العامة على تحقيق فائض معقول . وعموما فقد حرم القطاع العام من استخدام النسبة الكبرى من الفوائض التي حققها في تجديد أصوله وتوسيع طاقاته الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة وذلك من جراء توجيه معظم هذه الفوائض لتمويل أوجه الإنفاق العام المختلفة ، بما في ذلك الإنفاق العسكري ، وقد أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في القدرات الإنتاجية لهذا القطاع ، ومن جهة أخرى فقد تحمل القطاع العام بعمالة زائدة عن حاجته نتيجة للسياسات الاجتماعية التي استهدفت التشغيل الكامل للخريجين واستيعاب المسرحين من الخدمة العسكرية في وحدات القطاع العام ، وكان لهذا الهدف الاجتماعي تبعات خطيرة على ظروف العمل والإدارة والإنتاجية في ذلك القطاع .

وظهرت مشكلات القطاع العام أول ما ظهرت في ضعف قدرته على الإنتاج رغم ما يمتلكه من أصول وطاقات إنتاجية ضخمة . وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو في إنتاج القطاع العام (غالبا باستبعاد النفط وقناة السويس) خلال الفترة 1975 - 1985 بالأسعار الثابتة لم يزد على 3 بالمائة وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من 5ر7 بالمائة عام 1975 إلى 8ر4 بالمائة عام 1985 سنويا ، وأن الطاقات المعطلة في هذا القطاع قد بلغت نحو 25 بالمائة من إجمالي الطاقة المتاحة في أوائل أو منتصف الثمانينات . وتظهر هذه الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة بشكل بارز . وهي ترجع في جانب منها إلى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقادم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج لنقص النقد الأجنبي ، أو إلى كثرة أنقطاع التيار الكهربائي أو تغيب العاملين وقلة انضباطهم في العمل ، أو إلى نقص الطلب على المنتجات أو الخدمات في الداخل والخارج (لانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التسويقية أو التواطؤ على حجبها عن السوق لإتاحة فرصة أكبر أمام منتجات الشركات الافتتاحية) . ويترتب على نقص الطلب على المنتجات ليس انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة فقط ، بل قد يترتب عليها أيضا تكديس المخزون السلعي لدى الشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع ، الأمر الذي يعني تعطل جزء من رأس مال المشروع . وترتبط مشكلات تغيب العاملين وقلة انضباطهم في

العمل بانخفاض مستويات أجورهم ، وعملهم في ظروف صعبة لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية ومتطلبات الامن الصناعي . وبطبيعة الحال فإن مشكلة الأجور جزء من مشكلة أعم هي تحديد الأجور على المستوى القومي . ولكن النتيجة المباشرة لانخفاض الأجور هي الأشتغال بأكثر من عمل وإعطاء أقل الجهد للوظيفة ذات الأجر الأدنى . وهي غالباً الوظيفة في القطاع العام لتعويض الجهد الأكبر المبذول في الوظيفة ذات الأجر الأعلى في القطاع الخاص التقليدي أو شركات الانفتاح .

ولا تقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية . بل تنسحب أيضاً على القوى العاملة . وهذا مرتبط بسياسة التوظيف بغض النظر عن حاجة العمل لأغراض اجتماعية خالصة ، وقد استمرت هذه السياسة لسنوات طويلة ، وإن كان قد بدأ التوقف عن تطبيقها ، ولم يعد القطاع العام مجالاً لامتناس العمالة المتاحة في السوق ، وتم الاستعاضة عن تعيين عمالة جديدة بإعادة تدريب العمالة الزائدة على أعمال جديدة تحتاج إليها الشركات الصناعية وبطبيعة الحال ، تؤدي العمالة الزائدة إلى الارتفاع في تكلفة الانتاج لتضخم بند الأجور ، وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعامين 1983 / 1984 و 1984/1985 ، إلى أن نسبة زيادة الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة في أي عنصر آخر من عناصر التكاليف .

ومن جهة أخرى ، عانت شركات القطاع العام من اختلال الهياكل المالية ، حيث ترتفع نسبة القروض إلى رأس المال ، وتعاني تدني نسبة السيولة ، وانخفاض معدل دوران رأس المال ، وهذه المشكلات مرتبطة في جانب منها بتقصير الدولة في مد شركات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجديدات والتوسعات ، خاصة في السبعينات ، الأمر الذي اضطر الكثير منها إلى استخدام الاقتراض المصرفي قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية ، وقد انعكس ذلك على تزايد مديونياتها للجهاز المصرفي فيما بعد ، كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلعي والعجز عن تصريف الإنتاج التي سبقت الإشارة إليها ، وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتي إلى جملة الأموال المستثمرة في القطاع العام ككل ، إذ بلغت 28 بالمائة ، كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو 250 بالمائة على مستوى القطاع العام ، وذلك في أوائل أو منتصف الثمانينات .

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاعتماد على الاقتراض في تمويل الاستثمارات ، وكذلك مشكلات نقص العائد على المال المستثمر بمشكلة ضعف الفائض القابل للتوزيع ، وهو مرتبط بسياسة التسعير والأجور والعمالة المفروضة على شركات القطاع العام من جهة ، والقواعد المنظمة لتوزيع الفائض الأمر الذي لا يترك مبالغ كافية لحوافز زيادة الإنتاج وإعادة الاستثمار من جهة أخرى (في الوقت الذي لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتمويل طويل الأجل للاستثمارات) .

ومازاد من حدة المشكلات التي يعانيها القطاع العام أن بعض شركاته قد ساهمت في مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون الانفتاح (أي القانون 43 لسنة 1974) ، رغم

أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك ، الأمر الذي اضطرها إلى تغطية التزاماتها عن طريق الاقتراض ، بل إن بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامة قد ساهمت في مشروعات مشتركة ، في الوقت الذي كانت تواجه فيه مواقف شديدة الحرج فيما يتعلق بمديونياتها للبنوك التجارية ، كما قامت بعض الشركات التي كانت تمويل جانباً من استثماراتها الثابتة عن طريق قروض قصيرة الأجل بالمساهمة في شركات مشتركة ، الأمر الذي زاد من مشاكل المديونية والسيولة النقدية لديها . ومن جهة أخرى أقدمت على الدخول في المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعاني وجود أصول إنتاجية معطلة لديها . وكان الأجدى استخدام الأموال التي ساهمت بها في المشروعات المشتركة في تنشيط الأصول المعطلة لديها ، ومن الغريب أيضاً أن بعض شركات القطاع العام قد أسهمت في قيام مشروعات مشتركة تعمل في نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية ، الأمر الذي أوقع فيها غير قليل من الضرر الذي تمثل - ضمن أمور - أخرى - في تزايد المخزون السلعي الراكد أو بطء حركته . وإذا كان العائد على المال المستثمر في شركات القطاع العام قدر بنحو 5 بالمائة عام 1985 كما سبق ذكره ، فإن العائد على مساهمات شركات القطاع في المشروعات المشتركة لم يتجاوز 2ر5 بالمائة في العام نفسه بحسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات أي أنه حتى من منظور العائد المالي البحت ، كان من الأجدة توجيه الأموال لتحسين الطاقات الإنتاجية وزيادتها في القطاع العام ، بدلاً من المساهمة في مشروعات مشتركة ثبت فشلها ، ولكن هذا الحكم يفترض ما هو غير قائم ، وهو وجوب تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة للمسؤولين عن اتخاذ قرارات المشاركة وللمستفيدين بشكل أو بآخر من قيامها .

أسباب الأزمة وصلتها بالأزمة العامة للتنمية .

إن الأزمة التي مر بها القطاع العام في مصر ليست منفصلة عن الأزمة التي مر بها الاقتصاد المصري ، أي أزمة التنمية . ذلك أن الظروف العامة التي احاطت بالاقتصاد المصري وطبيعة السياسات العامة التي حكمت سير هذا الاقتصاد ، بوجه خاص منذ أوائل السبعينات ، قد تركت بصمات واضحة على أداء القطاع العام ومساره ، فمن الطبيعي ألا تتوقع أثراً إيجابية في نشاط القطاع العام وكفاءة الأداء فيه عندما تسود سياسة عامة مؤداها تخلي الدولة عن كثير من مهامها السابقة في ضبط إيقاع الاقتصاد وتوجيه حركته ، وعندما يسود الاعتقاد بأنه في الإمكان إحداث تنمية جادة للاقتصاد المصري بجهود الرأسمالية المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الأجنبية أي يزيد من الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتبعية له . فهذه السياسة العامة التي أدخلت البلاد في أزمة تنمية . هي التي تسببت أيضاً فيما يعانيه القطاع العام من مشكلات وفي تزايد جده هذه المشكلات بمرور الزمن . حتى بلغت مبلغ الأزمة . ونظراً إلى أن القطاع العام يمثل كتلة كبيرة من الكتل التي يتكون منها الاقتصاد المصري ، فإن ما يحدث فيه سرعات ما ينعكس ، بصورة أو بأخرى ، على مجمل أداء الاقتصاد في مجموعة ، وهكذا يدخل القطاع العام والاقتصاد القومي في مجموعة من

التأثيرات المتبادلة التي تشكل حلقة مفرغة . فضعف أداء القطاع العام سرعان ما ينعكس في صورة خسائر تتحملها الموازنة العامة ، وهي أصلاً تنوء بعجز كبير كما ينعكس الأداء الضعيف أيضا في قلة الفوائض المحولة من القطاع العام إلى الموازنة العامة ، ومن جهة أخرى ينعكس التراخي في معدلات نمو الإنتاج بالقطاع العام على بقية القطاعات التي تعتمد على القطاع العام في الحصول على حاجاتها من مستلزمات الإنتاج أو من السلع النهائية وعلى الاستيراد الذي تبدأ معدلاته في التزايد ، وعلى الصادرات التي تأخذ معدلاتها في التناقص وعلى معدلات ارتفاع الأسعار ، وعلى معدلات استيعاب العمالة .

وبطبيعة الحال ، فإن أداء القطاع العام لا يتوقف فقط على الاعتبارات المتصلة بالسياسات الاقتصادية ، فالى جانب تأثير هذه السياسات ، تمارس الأوضاع السياسية والاجتماعية تأثيرات مهمة أخرى . فإنكماش رقعة المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية لها انعكاسات مهمة على طبيعة السياسات العامة التي ترسم للقطاع العام ، وعلى الفرص المتاحة للعمال للمشاركة الفعلية في إدارة القطاع العام ومراقبة أعماله ، وعلى أسلوب اختيار القيادات في وحدات القطاع العام ، وكذلك على أساليب محاصرة الفساد ومحاسبة المنحرفين في القطاع العام وخارجة .

وقد تداخلت ظروف انفتاح أبواب العمل في الخارج مع ظروف انفتاح الاقتصاد المصري ، الأمر الذي ألقى باعباء إضافية على القطاع العام ، وقد تجلى ذلك ، ضمن تجليات أخرى في نزيف العمالة المدربة والخبرات الفنية والإدارية من القطاع العام سواء للعمل في البلدان العربية النفطية أو للعمل في شركات القطاع الخاص الانفتاحية وغير الانفتاحية .

غير انه إلى جانب الظروف العامة التي أثرت في أداء القطاع العام منذ الانفتاح ، كانت هناك أخطاء في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالقطاع العام ، سابقة على الانفتاح واستمرت بعده ، ومن أهم هذه السياسات السياسة السعرية وسياسة التشغيل في وحدات القطاع العام التي ألقت بعبء تحقيق أهداف اجتماعية مهمة على عاتق القطاع العام ، بينما كان في الإمكان بلوغ الغايات الاجتماعية نفسها من خلال سياسات وأدوات تنفيذ بديلة .

ويمكن بيان أسباب تعثير القطاع العام الراجعة إلى السياسات العامة على النحو التالي :

أ. التمييز بين القطاعيين العام والخاص لمصلحة الأخير ، وذلك بإغداق الامتيازات والإعفاءات على القطاع الخاص وتركه يفلت من كثير من الالتزامات العامة ، بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه ، فضلا عن عدم تقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمالة في الإدارة والإرباح كما في القطاع العام . وفي الوقت الذي

تحررت فيه أسواق العديد من السلع التي تواجه القطاع الخاص ظل القطاع العام محكوماً بسياسات سعرية لا تراعي التغير في التكاليف وقد كان ذلك التمييز لمصلحة القطاع الخاص (أو ضد القطاع العام) هو أحد جوانب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في أوائل السبعينات .

ب. الإهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التي مضت منذ إعلان سياسة الانفتاح. فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الإنتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها ، وحدث تقاعس عن تزويد القطاع العام بالاستثمارات اللازمة الأمر الذي أدى إلى مشكلات نقص السيولة والاعتماد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الاستثمارات وتراكم المديونيات وغيرها مما سبق التعرض له ، وإن كان الاهتمام بالإحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة.

ج. ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام ، وذلك بعد تفكيك الهيئات المركزية التي كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - ويبدو انه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام ، هذا فضلا عن انحسار نفوذ التخطيط بوجه عام منذ إعلان الانفتاح والاتجاه لإفساح أوسع مجال ممكن لعمل قوي العرض والطلب .

د. الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة فقد دأبت الحكومة على النظر إلى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة في مرحلة الإنتاج ، ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية (العمالة الزائدة مثلا) أو حرمانه من إيرادات ممكنة (بالتسعير الاجتماعي مثلا) فضلا عن أولولة معظم الفائض المتحقق إلى الخزانة العامة أو إلى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعي التي لم يعد نشاطه مقصوراً على الأعمال الخيرية كما كان مخططاً عند إنشائه) ، وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام ، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتستر على انخفاض الكفاءة في المشروعات العامة .

هـ . اندماج كثير من شركات القطاع العام للدخول في مشروعات خاضعة لقانون المال العربي والأجنبي ، رغم تعارض مجالات عمل هذه المشروعات مع مجالات عمل الشركات الأصلية ، وذلك بدعوى تشجيع الاستثمارات والثقافة الأجنبية كجزء من التشجيع العام بمقتضى سياسة الانفتاح .

و. انعدام التناسب بين حقوق العمال وحقوق الإدارة ، فالأخيرة لها اليد الطولى ، في الوقت الذي تفرض فيه الوصاية من جانب الحكومة على النقابات العمالية ، ويحرم العمال من حق الإضراب وحق التفاوض الجماعي على الأجور وساعات وظروف

العمل مع الإدارة ، وتحولت مشاركة العمال في مجالس إدارات شركات القطاع العام إلى مشاركة شكلية .

ز. فقدان القطاع العام لأفضل عناصره الإدارية وخبرته عمالته المنتجة وذلك نتيجة تثبيت أو إنخفاض مستوى الأجور في القطاع العام مع السماح بإطلاقها في القطاع الخاص التقليدي والانفتاحي ، والسماح في الوقت نفسه بالهجرة إلى الخارج دون قيود تذكر ، بل في الوقت الذي ظهر فيه بجلاء أن الهجرة قد تسببت في إحداث نقص ملموس في المعروض من بعض نوعيات العمالة .

ح. غياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام الذي يعمل في ظله القطاع العام ، الأمر الذي أدى إلى استنزاف هذا القطاع وتراكم مشكلاته مع التستر عليها ، والتهوين من أمرها ، وتحوله إلى أداة للترجيح من جانب بعض العاملين فيه ومن بعضها المتصلين به من القطاع الخاص .

لقد كانت بداية أزمة القطاع العام ومشكلاته ومن ثم الاتجاه إلى تصفيته مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانقلاب السياسي الذي شهدته مصر بداية من عام 1971، فعقب رحيل جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 وتولى نائبه محمد أنور السادات رئاسة الدولة ، اعتمد الرئيس الجديد على تحالف بين تيارين في السلطة 00 تيار " الطبقة الجديدة " التي تكونت أساساً خلال ثورة 23 يوليو 1952 من الفنيين والبيروقراطية والعسكريين وأقاربهم وأصهارهم ، الذي استفادوا من تصفية الطبقات الإقطاعية والرأسمالية الجديدة ، واحتلوا مواقع متقدمة في قمة السلم الاجتماعي والاقتصادي ، وكونوا ثروات واسعة دون مقابل حقيقي من جهد أو عمل ، وأصبحوا في النهاية شريحة اجتماعية متميزة تهتم بتكريس الأموال والثروات غير المنقولة 00 وتيار ثان يعبر عن تحالف الرأسمالية الطفيلية من السماسرة والمضاربين ووكلاء البيوت الاجنبية وكبار المقاولين وتجار الجملة والعاملين في الاستيراد والتصدير والتهريب والمناطق الحرة وكبار المسؤولين الفاسدين من أصحاب العمولات الضخمة ، والبورجوازية الريفية من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة ، وعادى هذا التيار في استماتة أي إتجاه للتقدم الاجتماعي ورفض الفكر الاشتراكي تحت أي أسم كان باعتباره طريقا إلى الشيوعية ، وأدان عبد الناصر وسنوات حكمه من زاوية الارتباط باليسار والاشتراكية والاتحاد السوفيتي ، ورفع راية التعصب الديني (الإسلامي) في مواجهة كل التيارات الوطنية والاجتماعية المتقدمة .

ومن الناحية العملية قاد الارتداد بالواقع المصري إلى حدود المجتمع الرأسمالي الإقطاعي السابق وتدني عنه ، وكانت البداية شعار فتح الأبواب أمام نمو القطاع الخاص وتجميد القطاع العام استعدادا لتصفيته ، وإنسحاب الدولة من الاستثمار وتخليها عن التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين ، وتشجيع رأس المامل العربي والأجنبي على الاستثمار في مصر دون قيود أو حدود أو ضوابط ، وتصفية كافة الأشكال

الجماعية المتعلقة بالأرض سواء في التسويق أو الاستزراع، وتحويل الإصلاح الزراعي إلى مجرد تخفيض لسقف الملكيات الكبيرة . وصدر 124 قانونا في عام واحد هو عام 1974 لتحقيق هذا التحول .

وعرض هذا التيار القضية الوطنية للضياع وسط السعار الذي أنتابه واندفاعه المحموم لتصفية كل ما يعترض طريقة ، وتركز آمالة في حل أمريكي ، ليتفرغ للإجهاد النهائي على كل مواقع التقدم في المجتمع المصري ، وليجد الفرصة لإعادة صياغة المجتمع على أسس رأسمالية سافرة ، وليجاهر بطموحة للارتباط بالغرب والتعامل والتطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل .

وتميز هذا التيار بالضحالة الفكرية ، وانخفاض مستوى الثقافة ، وضيق الأفق السياسي والاجتماعي ، وبالتالي العداء للفكر وتسطيحة ، ومحاربة الثقافة الوطنية التقدمية ، وكشف عن شبق بالغ للحياة الاستهلاكية والمتع الحسية الرخيصة ، ومحاولة التشبه بالطبقات الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة السابقة.

ضغوط الخارج :

ولم يكن هذا التحول لأسباب داخلية فقط ، بل لعل الأسباب والضغوط الخارجية كانت هي الأساس .

لقد نجحت الرأسمالية العالمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة في هيكله وقولبة العالم داخل نمط الإنتاج الرأسمالي ، وتوجه إلى مزيد من تعميق هذا النمط وتجذيره وتحقيق سيادته وسيطرته عالمياً ، واقتصاديا وسياسيا وثقافياً 00 وهو ما يعرف بأسم " العولمة " وهي الترجمة الشائعة للكلمة الإنجليزية GLOBALIZATION.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة من هذا القرن تسارعاً غير مسبوق في الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتزايد استخدام منجزات الهندسة الوراثية وثورة إحلال الموارد والاعتماد المتزايد على الروبوت وأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) المتطورة وبرامج وأنظمة المعلومات والاتصالات ، أو ما عرف بتطبيقات الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية ، مما غير من طابع العمليات الإنتاجية وعمليات التسويق والإدارة ، ونوعية القوى العاملة ، ودور الحكومات القومية ، ودور وفعالية منظمات العاملين ومنظمات العمل الأهلي الأخرى وغيرها .

وتراجع دور قطاع الإنتاج المادي في تكوين الثروات مقابل زيادة دور رأس المال النقدي والعقاري والمالي لتصبح الإيجارات والفوائد وحصص الأسهم هي المنبع المباشر لجزء أساسي من تلك الدخول . بعبارة أخرى تراجع نصيب الزراعة والصناعة لحساب قطاع الخدمات ، ورفعت الرأسمالية شعارات عالمية السوق إنتاجياً واستهلاكياً ،

وضرورة " فرض " فتح الأسواق - كل الأسواق - في مختلف أنحاء العالم لتدفقات السلع ورأس المال .

ولتحقيق ذلك طورت عمل المؤسسات الدولية الخاصة بالتمويل والتجارة " صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية " بما يمكنها من فرض قواعد تحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفنية وغيرها وتوجيه سياسات الإقراض والائتمان على النطاق العالمي وتحديد شروطه ، وأصبح هناك ضرورة - من وجهة نظر الرأسمالية المسيطرة - لتقويض أسس الاقتصاديات القومية والسوق القومية ومفاهيم السيادة والمصلحة القومية لحساب الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسية العابرة للقوميات .

وتم فرض سياسة واحدة على المستوى العالمي وعلى المستويات المحلية تقوم على " ديكتاتورية " السوق بمقولة كلما إزدادت حرية الاقتصاد والقطاع الخاص في الاستثمار والتوظيف ، كلما إزداد النمو والرفاهية للجميع ، وطرحت ثلاثة شعارات أساسية على مستوى الدول هي : " وقف تدخل الدولة - التحرير - الخصخصة " وعلى مستوى الشركات : الترشيح وخفض الأجور عن طريق التصغير ، النقل للخارج ، إعادة التنظيم وإعادة الهندسة .

واستكملت هذه " العولمة " الرأسمالية هجومها لإخضاع العالم كله - المنقسم اجتماعياً وقومياً وطبقياً - لرؤية فكرية واحدة وتبعية ثقافية من خلال استغلال كامل لمنجزات ثورة الاتصالات والمعلومات ، وذلك من خلال مئات الأقمار الصناعية التي " تغذى أحلام وأشواق الناس في كل القارات ، وتبث للبشرية كلها المعنى نفسه للحدث والعولمة " ويتلقى سكان كوكب الأرض عبر أكثر من ألف مليون جهاز تلفزيون حلاً مشتركاً واحداً ، حلم مشترك لأكثر من 6 مليار إنسان ، وتسيطر دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية على 65% من المادة الإعلامية العالمية .

ولا تختلف الأوضاع في الوطن العربي والساحة الإقليمية كثيراً ، بل لعل الصورة أكثر إظلاماً . لقد انتهت تجارب التنمية الوطنية العربية جميعاً إلى فشل ، سواء التجارب التي قادتها أنظمة التحرر الوطني في مصر وسوريا والعراق والجزائر ، أو تجارب الأنظمة البترولية في الخليج ، أو تجارب الأنظمة التقليدية في تونس والمغرب ، وخضعت معظم البلاد العربية في النهاية إلى برامج : التثبيت والتكيف الهيكلي " التي قررها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهما مؤسستان ماليتان دوليتان خاضعتان للولايات المتحدة ، وجزء أساسي من أدوات العولمة الرأسمالية ، كما أنضمت 13 دولة عربية إلى اتفاقية " الجات " .

ويشير تقرير علمي قدم إلى المؤتمر العاشر للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي عقد في دمشق إلى ان برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تستند إلى مفهوم نقدي وليس تنموياً في معالجة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الاقتصاديات النامية ، وهي

تركز على جانب العجز في ميزان المدفوعات والدين الخارجي . ويقصد بها تثبيت الوضع المالي للدولة المعنية وتدعيم إمكانياتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال تكييف بنود نفقاتها ومواردها وسياساتها الاقتصادية عموماً وإخضاعها لرقابة وإشراف خارجيين . إن هذه البرامج لم تأت كعلاج لمشكلات التنمية التي تعانيها البلدان النامية ، وإنما جاءت لحل مشكلة النظام النقدي الدولي والنظام الرأسمالي العالمي عموماً " .

وتكشف دراسة صادرة عن " منظمة العمل العربية " إن هذه البرامج أدت إلى زيادة الفقر وتوسيع قاعدة المحرومين 00 وزيادة معدل البطالة 00 وتفاشي الفساد في الطبقات الحاكمة وإقامة مشاريع غير ضرورية أو غير ذات جدوى اقتصادية وبتكلفة تزيد على التكاليف العالمية بشكل كبير . كما ساهم جو الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في زيادة هروب وتهريب رأس المال إلى الخارج ، وهكذا بددت الثروة الوطنية وطاقات المجتمع ، وتحولت القروض والمساعدات إلى تقليل الواردات وأدت هذه السياسات بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي يمكن إجمالها في التبادل غير المتكافئ في مصلحة المراكز الرأسمالية المتقدمة وهيمنة الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية الاحتكارية ، إلى زيادة نهب ثروات وخيرات الدول النامية .

وبالنسبة لمصر فدور المؤسسات المالية الدولية ، وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة المعونة الأمريكية 00 لا يحتاج إلى دليل .

ففي خطاب النوايا المقدم من الحكومة المصرية في 9 إبريل 1991 والمعنون " مذكرة حول السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية " ويقع في 37 صفحة باللغة الإنجليزية ، والذي تم على أساسه توقيع أول اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في مايو 1991 لتنفيذ روثة الصندوق في مصر ، تعهد من الحكومة ببيع القطاع العام .

وفي أثناء المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي - والبنك الدولي خلال عام 1992 قدم كل من رئيس الوزراء د. عاطف صدقي ووزير الدولة للتنمية الإدارية " د. عاطف عبيد " ومدير المكتب الفني لقطاع الأعمال " فؤاد عبد الوهاب " ومحافظ البنك المركزي " د. صلاح حامد " تعهدات واضحة ببيع 300 شركة مملوكة لقطاع الاعمال العام حتى عام 1997 / 96 .

وتأكد هذا التعهد في خطاب النوايا المقدم للصندوق ، في يوليو 1993 والذي وقع على أساسه الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد في سبتمبر من نفس العام .

1. والتزمت الحكومة بعد ذلك بتقديم تقارير نصف سنوية للبنك الدولي تشمل :
- مدى التقدم في عمليات البيع .

- صورة من وثائق البيع وأسعاره وعمليات التقييم التي باشرتها بيوت خبرة أجنبية ومصرية . وقدمت هيئة المعونة الأمريكية 60 مليون دولار لتمويل أعمال التقييم وتدريب الشركات القابضة بالقطاع العام على أساليب البيع والخصخصة و30 مليون دولار لتنشيط وتطوير وميكنة البورصة وسوق المال المصرية لكي تستوعب طرح أسهم شركات القطاع العام المقرر بيعها و15 مليون دولار لتغيير القوانين والتشريعات للسماح للأجانب بتملك أصول القطاع العام والعقارات والأراضي المصرية والاستثمار في الأوراق المالية المصرية .

2. إن الشركات المطروح للبيع سواء التي اعلن عنها بالفعل من جانب الحكومة ، أو التي تم التعهد ببيعها للمؤسسات المالية الدولية وشرع بالفعل في تقييمها تشمل شركات الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والحديد والصلب وكيميا ومجمع الألمونيوم والذي يمثل مجتمعاً جديداً غير مسبوق في مصر ، فالمشروع مقام على 5 آلاف فدان ، ويضم إلى جوار النشاط الصناعي مجتمعاً كاملاً يشمل العلاج والترفيه والإعاشة و12 مدرسة ومعهداً . وفي قلب المجمع أكبر مصنع لكنتل الألمونيوم في الشرق الأوسط بلغت أرباحه عام 1995 ، (353) مليون جنيه وصادراته 700 مليون جنيه ، وقدم التجمع تمويلاً ذاتياً قدره 900 مليون جنيه لإنشاء وحدات جديدة للدرفلة .

3. إن عملية التقييم والبيع في ظل عدم الشفافية وخضوعها لبيوت خبرة أجنبية من الأساس ، مثل شركة " بيكتل " الأمريكية ، ومن بعدها بيت الخبرة الأمريكي " آرثر أندرسون " أدى إلى بيع شركات ، بأقل من قيمتها الحقيقية ، مثل شركة البيبسي كولا وشركة " المراجل التجارية وأوعية الضغط " التي بيعت بمبلغ 17 مليون دولار إلى شركة " بايكون أندوريلكوتي انترناشيونال " بطريق التفاوض " بحوالي 51 مليون جنيه مصري ، وتمتلك الشركة 31 فدانا بمنطقة منيل شيحا على النيل مباشرة تشغل المخازن والعنابر 9 أفدنة فقط والباقي أرض فضاء يبلغ سعر المتر فيها حوالي 3 آلاف جنيه بما يعني أن قيمة الأرض وحدها تزيد عن 400 مليون جنيه ، فضلاً عن المخزون من الخامات وقطع الغيار والإنتاج الجاهر ومكابس ومعدات وآلات ومعامل تقنيش تزيد قيمته عن 100 مليون جنيه .

4. وقطعت على نفسها وعداً ببيع بنوك القطاع العام الكبرى " مصر - الأهلي - القاهرة - الإسكندرية " ، لقد نشر أول خبر رسمي عن هذا البيع في أغسطس 1993 بجريدة الأهرام التي أكدت اتفاق الحكومة والبنك الدولي على خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين ، ورغم مسارعة المسؤولين بالنفي فالوثائق الرسمية أكدت هذا البيع ، وأنه سيتم حتى عام 1997 بيع أحد البنوك الأربع الكبرى - على الأقل - وذلك بعد الانتهاء من بيع البنوك المشتركة ، فقد تعهدت الحكومة في خطاب النوايا (سبتمبر 1993) أن البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات ستعرض للبيع ضمن المرحلة الثالثة من مراحل الخصخصة .

وفي رسالة من " د. موريس مكرم " الله بتاريخ 3 سبتمبر التزام واضح ببدء بيع أحد بنوك القطاع العام الأربعة قبل حلول عام 1995 .

ولمن لا يعلم فقد بلغت الودائع في هذه البنوك الأربعة - بعد استبعاد البنك المركزي - 130 مليار جنيه في يونيه 1993 تمثل معظم ودائع الجهاز المصرفي (98 بنكا) ، وتأتي معظم هذه الودائع من القطاع العائلي والحكومي والقطاع العام ، فمن جملة 59 مليار بالعملة المصرية كان للقطاعين العائلي والحكومي 51 مليار جنيه ، وأن القطاع العائلي أودع 63% من ودائعه بالعملة الأجنبية يلية قطاع الأعمال بنسبة 15% وقدمت هذه البنوك تسهيلات للقطاعات المختلفة تبلغ نحو 98 مليار جنيه . واتجاه 80% من النشاط إلى هذه البنوك الأربعة يعكس ثقة المواطنين في بنوك القطاع العام . وقد حققت هذه البنوك الأربعة في ميزانية 95/94 فوائض قدرها 239 مليون جنيه وبلغ حجم المعاملات 122 مليار جنيه ، وستنتقل هذه الفوائض والإيداعات وهذا الحجم الهائل من المعاملات إلى الأجانب الذين سيشترون هذه البنوك .

5. كما اعلن عن بيع أصول صناعة السينما (الاستديوهات ودور العرض) . وهي إحدى الصناعات الرئيسية في مصر والتي كانت تحتل المركز الثاني بعد صناعة النسيج قبل الثورة الصناعية في ظل ثورة 23 يوليو ، وكان رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقي قد نفى في تصريح رسمي له يوم 2 إبريل 1994 أي نية لبيع أصول السينما المصرية ، وقال " إن الدولة حريصة على ان تكون للسينما المصرية قوة أكبر على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والدولة لن تبيع أصول السينما " . ولكن إرادة المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة هي الأعلى .

وبيع أصول السينما المصرية ليس مجرد بيع لأصول إنتاجية مهمة ، ولكنه بيع لوجدان وعقل وروح الشعب المصري والشعوب العربية ، فالسينما (والتلفزيون) أخطر أدوات تكوين الإنسان ، وليس صدفة أن فرنسا وأوروبا أصرت في مباحثات الجات وقبل قيام منظمة التجارة العالمية على استثناء السينما والتلفزيون من حرية التجارة ورفضت كل الضغوط الأمريكية ووضعت عليها قيوداً كبيرة ، والسينما المصرية لديها سوق بلا منافس يصل إلى 200 مليون مشاهد عربي ، ومثلهم أو أكثر سوقاً محتملة في الدول الإسلامية ، وصناعة السينما والكتاب في مصر - طبقاً لاتفاقيات الجات - من الصناعات القليلة المسموح للحكومة بدعمها حيث أن نسبتها في التجارة العالمية أقل من 2% .

ومع ذلك لا تتردد الحكومة في تسليمها للأجانب لتعطي لهم فرصة ذهبية لإعادة صياغة وجدان وروح الشعب طبقاً لقيم ومصالح هذه الشركات ، مثل شركة كانون الصهيونية ويونيفرسال الأمريكية اللتان تسعيان منذ أكثر من عشرين عاماً للإستيلاء على صناعة السينما .

6. نأتي إلى الكارثة الحقيقية التي حرصت الحكومة على إخفائها ، وأعني بها ما تعهدت به الحكومة منذ أبريل 1993 بمباحثاتها مع البنك الدولي ، ثم في الاتفاق مع الصندوق في نفس العام ، من دراسة خطة لدخول القطاع الخاص تدريجياً لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل السكك الحديدية (المملوكة للدولة منذ إنشائها في ظل الاحتلال البريطاني) والبريد والنقل العام وشركات النقل البري ، والمرافق العامة مثل الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي وقطاع النقل والشحن الجوي (مصر للطيران) وهيئة قناة السويس .

ورغم نفي الحكومة فالكارثة قادمة إذا استمرت السياسات المتبعة حالياً تحت أسم سياسة الإصلاح الاقتصادي .

وهناك إشارات واضحة لذلك تأتي مبتعدة منها ما أعلنه فؤاد عبد الوهاب رئيس المكتب الفني لقطاع الأعمال في مايو 1993 من أن " التأخر في طرح المشروعات الاستراتيجية للبيع ، ومنه قناة السويس وشركة مصر للطيران ناتج عن عدم خضوعها للقانون 203 الخاص بقطاع الأعمال " .

واكد د. هشام أحمد جبر المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء في نوفمبر العام الماضي (1995) أن الحكومة أعدت دراسات بالفعل لبيع الهيئات الخدمية العامة والقطاعات الاقتصادية الضخمة وهي قطاعات البترول وهيئة قناة السويس وشركات التأمين ومصر للطيران ، بالإضافة للقطاعات الاستراتيجية العملاقة ، وهي هيئات الكهرباء وهيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والبنوك الوطنية الأربعة ولكن ليس قبل نهاية هذا القرن .

نفس هذا الكلام رده مرة أخرى فؤاد عبد الوهاب في ندوة " الخصخصة وسوق المال " التي نظمتها هيئة سوق المال ومؤسسة فريدريش ناومان ، وقد أستهلّت حكومة د. كمال الجنزوري عهدها بالشروع بخصخصة شركات الكهرباء .

وتعرضت سياسة الخصخصة وبيع وتصفية القطاع العام لمقاومة من الأحزاب والقوى السياسية وبعض النقابات العمالية التي تواجد اليسار بها ، خاصة من حزب التجمع الوطني التقدمي الذي وقف بقوة ضد البيع ودافع عن القطاع العام وقدم برنامجاً لإصلاحه ومعالجة الأخطاء والعيوب ، ومن نقابات بعض الشركات الكبرى الصناعية التي تواجد اليسار الاشتراكي بقوة في مجالس إدارتها مصر الحديد والصلب ومصر حلوان للنسيج والنصر للسيارات ، ومن عدد من الاقتصاديين الجادين حتى من غير المنتمين لليسار .

ونجحت هذه المقاومة في منع بيع الشركات الصناعية الكبرى كالحديد والصلب ومجمع الألمونيوم وكيفا ، وكذلك المؤسسات الاقتصادية الكبرى والتي تعهدت الحكومة

في إبريل 1993 ببيعها ، وأكدت ذلك في نوفمبر 1995 ، مثل مرفق السكك الحديدية وقناة السويس ومصر للطيران وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وشركات التأمين .

كما نجحت في تأجيل بيع بنوك القطاع العام رغم تعهد الحكومة في 3 سبتمبر 1995 ببيع أحدهم قبل حلول عام 1995 .

ولكن عملية البيع والخصخصة تواصلت رغم إضطرار الحكومة للإبطاء فيها أمام المعارضة الداخلية وعدم إقبال الرأسمالية المحلية على شراء الشركات المعروضة للبيع لضعفها وعدم توفر الرأسمال الضروري لشرائها ، وتردد رأس المال العربي والاجنبي في شراء شركات القطاع العام لما يحيط بعملية الخصخصة من معارضة سياسية وعمالية وعدم استقرار سياسي واقتصادي في مصر .

فواصل الحكم إنحيازاً للقطاع الخاص ، فطبقاً لبيانات البنك المصري المصري ، حصل القطاع الخاص على 76% من الائتمان المحلي بينما حصل القطاع العام وقطاع الأعمال العام على 12% والقطاع العائلي على 12% عام 2003 وارتفعت قيمة مطلوبات الجهاز من القطاع الخاص من 87ر9 مليار جنيه عام 1997 إلى 178ر6 مليار جنيه عام 2001 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 214ر3 مليار جنيه عام 2003 ، وارتفعت أهمية المطلوبات من القطاع الخاص إلى باقي القطاعات من 63% عام 1997 إلى 75% عام 2001 ، ومنح الجهاز المصرفي تسهيلات ائتمانية مغطاة بالكامل عام 2000 بلغت 13ر1 مليار جنيه منها 3ر2 مليار جنيه للقطاع الخاص تمثل 24ر4% من الاعتمادات المستندية المغطاة ، بينما حصل القطاع العام على 1ر3 مليار جنيه تمثل 9ر9% فقط من الاعتمادات . وحجم الديون المتعثرة بلغ 23ر9 مليار جنيه عام 1999 والفوائد غير المحصلة بلغت 20 مليار جنيه ، حوالي 77% منها يعود للقطاع الخاص ، ولم يكن المصدر الرئيسي لتمويل قطاع الأعمال الخاص هي استثماراته ، وإنما الائتمان المصرفي ، وحصل القطاع الخاص على 53% من قروضه بدون ضمان عيني ، وحصل عدد من العملاء (قطاع خاص) على النسبة الأكبر من القروض 00 حصل 20 مستثمرا على 14ر2 مليار جنيه بمتوسط 712 مليون جنيه لكل عميل ، وحصل ثمانية عملاء على 12ر4 مليار جنيه بمتوسط 1ر5 مليار جنيه لكل عميل .

وهاجم د. محمود محي الدين وزير الاستثمار القطاع العام قائلاً أن مصر هي البلد الوحيد الذي يوجد به (عجيبتان من عجائب الدنيا : الملكية العامة لأدوات الإنتاج والأهرامات) !! .

ويشرح الخبراء أسباب الإسراع في الفترة الحالية في الخصخصة ويرجعونها لأسباب ثلاثة هي :

- إقناع المؤسسات المالية الدولية وهيئة المعونة الأمريكية بجديتها في تنفيذ برنامج الخصخصة بعد أن تعرضت الحكومة المصرية لانتقادات حادة من الإدارة الأمريكية وهذه المؤسسات التي اتهمتها بالتباطؤ في التنفيذ خلال السنوات السابقة .

- إقناع الإدارة الأمريكية ببدء مفاوضات إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين مصر وأمريكا حيث طالب الجانب الأمريكي إدارة الرئيس مبارك بسلسلة من الإجراءات والتشريعات لـ " تحرير الاقتصاد المصري " وفي مقدمتها بيع شركات القطاع العام والمؤسسات والهيئات الاقتصادية .

- استخدام عائد البيع في توفير موارد لخزانة الدولة وتخفيض العجز في الموازنة العامة إلى ما بين 5ر6% و7% من الناتج المحلي الإجمالي .

وكما سبق الإشارة تعرضت سياسة الخصخصة والإندفاع الحكومي لبيع كل شيء وصولاً إلى خصخصة قطاع البنوك وتمليكه للأجانب ومحاولة خصخصة التأمين الصحي ، إلى نقد قوي من أساتذة اقتصاد وخبراء منحايزين للقطاع الخاص والسوق الرأسمالي .

يقول د. حازم الببلاوي استاذ الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات الأسبق !! إنني من أنصار اقتصاد السوق ، وقد كنت ولم أزل من أشد المدافعين عن هذا القطاع الاقتصادي 00 فمنذ ما يقرب من ثلاثة عقود وأنا أدعو إلى اقتصاد السوق في مختلف المنابر 00 " ثم يضيف " لس صحصاً دائماً ان الإدارة الخاصة أفضل دائماً من الإدارة العامة وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . فقد عمدت إنجلترا مثلاً إلى خصخصة السكك الحديدية ، وكانت النتيجة تراجع كفاءة الخدمة ، هذا في الوقت الذي ما زالت السكك الحديدية الفرنسية تدار من قبل القطاع العام ، وتتميز إدارتها في فرنسا ليس فقط بارتفاع معدلات إداؤها بل أنها تعتبر نموذجاً للكفاءة الاقتصادية على المستوى الاوربي 0 وإلى جانب ما تقدم فإنه من المتفق عليه أنه حين يتعلق الأمر بالسلع والخدمات العامة فمزال للدولة الدور الأكبر . وترى بعض الدول أن هناك مجالات استراتيجية وحساسة يطلق عليها أحياناً المرتفعات الحاكمة COMMANDING HIGHTS التي يصعب التفريط فيها وتركها كلية للقطاع الخاص ، أو التخلي عنها لغير المواطنين " .

وتقدم التجربة الألمانية في الخصخصة بعد توحيد الألمانيتين اثر سقوط نظام المانيا الشرقية دروساً بالغة الأهمية " فقد تخلت عمليات الخصخصة بيع معظم مؤسسات القطاع العام بأسعار زهيدة على أساس التزام الشاري بتحديثها والحفاظ على غالبية أماكن العمل فيها ، غير أن معظم الملاك الجدد لم يفوا بالتزاماتهم لأسباب عدة منها ضعف الجدوى والثغرات التي تخلت عقود البيع والتحويل على القوانين والانظمة 00 وكان من نتائج ذلك تحويل نحو مليوني عامل وموظف في الولايات الألمانية الشرقية إلى عاطلين عن العمل ، ونسبة البطالة هناك أصبحت أكثر حدة بعد مرور خمسة عشر عاماً على التوحيد عام 1990 ، إذ تصل في بعض المناطق إلى 20% كما أن نسبة كبيرة من شباب الولايات الشرقية هجروها بحثاً عن الرزق في الولايات

الغربية وعبر العالم . وبذلك ذهب وعد " هيلموت كول " للألمان الشرقيين ببلد مزدهر خلال عشر سنوات أدرج الرياح " .

ورغم كل هذه الدروس والحقائق سيطر على الحكم في مصر وعلى قطاع مغامر وطفيلي من رجال الأعمال وبعض أساتذة الاقتصاد والصحفيين المرتبطين بالسلطة ووزراء الخصخصة ورجال الأعمال سيطر عليهم حالة يمكن تسميتها بـ " فوبيا الخصخصة " 00 والآن الآن وليس غداً .

فأعلن د. محمود محي الدين لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في واشنطن أثناء زيارة الوزير للولايات المتحدة عام 2005 " هناك 170 شركة قطاع عام باقية سيطر منها في العام المالي الجاري - يوليو 2005 يونيو 2006 - 47 شركة بالإضافة إلى نحو 45 شركة ذات رؤوس أموال مشتركة سيتم بيع حصة المال العام فيها 00 وكذلك حصة في شركة للأدوية وشركة لصناعة الألمنيوم وشركة ثالثة للإسكان في القاهرة " .

والشركات المعروضة للبيع تمتد من الأراضي والفنادق ومصانع الأسمنت وشركات المجمعات الاستهلاكية وشركات الغزل والنسيج وشركات التجارة الداخلية والاشخاب والكاوتشوك والتليفزيون ، وصولاً إلى البنوك وشركات التأمين والنقل والسكك الحديدية ومصر للطيران ، وقناة السويس والتي كان تأميمها في عام 1956 سبباً للعدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر .

ويعد قرار بيع البنوك وشركات التأمين أخطر هذه القرارات ، باعتبارها تكون " رأس المال المالي " كما يطلق عليها الاقتصاديون ، وخلال عام 2005 تمت خصخصة ما قيمته 80% من البنوك المشتركة بين القطاع العام والقطاع العام وتحولت إلى بنوك خاصة بالكامل ، وتم خلال عام 2006 خصخصة الحصص المتبقية من المال العام في بنوك مصر إيران والدلتا ، وبيع بنوك بورسعيد ومصر أميركا ومصر الدولي ورومانيا وقناة السويس .

وفي أكتوبر 2006 أقدمت الحكومة على بيع أول بنك من بنوك القطاع العام الأربعة الكبرى وهي " الأهلي - مصر - القاهرة - الإسكندرية " وهو بنك الإسكندرية 0 وتم بيع البنك بالخسارة وبثمن بخس ، وكان للبيع آثار سلبية على الاقتصاد المصري . لقد انفتحت الحكومة نحو 12 مليار جنيه مصري على إعادة هيكلة البنك خلال السنوات الثلاثة السابقة للبيع ، تمثلت في قيام الحكومة بسداد 9ر6 مليار جنيه ديون شركات قطاع الأعمال العام للبنك ، وقيام البنك بانفاق نحو 4 مليارات من إيراداته وأرباحه السنوية لدعم المخصصات ، وإنفاق نحو مليار جنيه على عمليات المعاش المبكر للعاملين ، والباقي لعملية الطرح والتسويق والتدريب وتأهيل العمالة الموجودة بالبنك ، ولم تتجاوز حصيلة بيع البنك لـ 80% من رأسماله لمستثمر استراتيجي وحيد هو بنك "

سان باولو " الإيطالي مبلغ 1ر6 مليار دولار تعادل نحو 9ر2 مليار جنيه فقط ، هي جملة ما سيدفعه البنك الإيطالي ومن ثم فما دفعه المشتري سيقبل بنحو 3 مليارات جنيه مصري عما أنفق في السنوات الثلاث السابقة على البنك من أموال دافعي الضرائب والمودعين " بخلاف الأصول التي يملكها البنك وهي أصول عقارية ومساحات أراضي في أعلى المناطق السكنية في القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى " . وبلغت ودائع بنك الإسكندرية عند البيع 30 مليار دولار .

وفي 9 يوليو 2007 إتخذ مجلس الوزراء قراراً ببيع بنك القاهرة (80% لمستثمر رئيسي " أجنبي بالضرورة " والاحتفاظ للعاملين في البنك بنسبة 5% من رأس المال ، وطرح 15% للاكتتاب العام في البورصة) . وقد فشلت عملية بيع بنك القاهرة حتى الآن واضطرت الحكومة لإرجائه إلى أجل غير مسمى . وكان السبب الرئيسي هي المعارضة المجتمعية الواسعة للبيع وسحب المودعين لودائعهم في البنك .

أما شركات التأمين الأربعة الكبرى المملوكة للقطاع العام وهي " مصر للتأمين - التأمين الأهلية - الشرق للتأمين - المصرية لإعادة التأمين " فكان مقررأ خصخصة أحدهم في منتصف عام 2005 ولكن تم تأجيل البيع " لان عملية إعادة الهيكلة وخصخصة شركات التأمين العامة تحتاج فترة تتراوح ما بين 18 إلى 24 شهراً " على حسب قول وزير الخصخصة د . محمود محيي الدين .

وإتجه قطار الخصخصة بعد ذلك إلى قطاع خدمي بالغ الحيوية هو قطاع التأمين الصحي . لقد بدأ التأمين الصحي في مصر منذ عام 1964 في فترة التحولات الاجتماعية العميقة التي بدأت عام 1961 ، ويشمل التأمين حالياً 36 مليوناً و929 ألف منتفع بنسبة 53% من إجمالي السكان ، ويملك 41 مستشفى ومئات العيادات . وقد بدأت الضغوط الدولية لخصخصة العلاج والتأمين الصحي في مصر في الثمانينات ، تحت حجة " ضرورة استرداد تكلفة العلاج كاملة من المواطنين " عن طريق ما سمي بالعلاج الاقتصادي ، ثم إنشاء ما سمي بالعلاج الفندقي ، ولجوء أطباء استشاريين إلى إجراء عمليات في المستشفيات الحكومية لزيائهم المترددين عليهم في عياداتهم الخاصة مع حصولهم على أجرها في العيادة . وفي عام 1997 قدمت الهيئات المانحة (البنك الدولي - هيئة المعونة الأمريكية - المجموعة الأوروبية) ومعهم هيئة المعونة الدانماركية " دانيدا " والبنك الأفريقي والصندوق الاجتماعي للتنمية مشروعاً يقصر تقديم الحكومة للخدمات الصحية على ما أسموه الخدمات الأساسية ، ثم طالبت منذ عام 1992 بتوقف التأمين الصحي عن تقديم الخدمة العلاجية وخصصته ، وعاد هؤلاء ومعهم شركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال السمسة وهي شركة " ماكينزي " لتؤكد على ضرورة خصخصة مستشفيات التأمين الصحي . واستجابت الحكومة واتخذت الخطوة الأولى في 21 مارس 2007 بإنشاء الشركة " المصرية القابضة للرعاية الصحية " ونقل كافة أصول المستشفيات والعيادات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي إلى ملكية الشركة

القابضة والشركات التابعة لها ، على أن يكون للشركة القابضة وشركاتها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسري عليها أحكام كل من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وقانون سوق رأس المال " . ونص القرار على فصل الإدارة والتمويل عن الخدمة ، تمهيداً لخصخصة التأمين الصحي ! .

ولم تقف الطبقة العاملة والأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية التقدمية صامتة في مواجهة سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام وسياسات الحكم للتحويل إلى الرأسمالية وتخلي الدولة عن أي دور في التنمية والاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية .

لقد شهد عام 2006 أكثر من 43 اعتصاماً عمالياً و32 إضراباً عن العمل و14 تظاهرة سلمية ، كما شهد النصف الثاني من عام 2005 أكثر من 93 احتجاجاً عمالياً منهم 40 تجمهراً و22 إضراباً عن العمل و20 اعتصاماً و11 مظاهر ، وشهد النصف الأول من العام الماضي 386 احتجاجاً توزعت ما بين 100 اعتصام و109 إضراب عن عمل و33 تظاهرة و126 تجمهراً .

صحيح أن هذه الاحتجاجات لم ترفع كلها شعارات ضد الخصخصة وبيع القطاع العام ولكنها جميعاً تعاملت مع نتائج هذه السياسات ، مثل تدني الأجور والمرتببات وعدم صرف الأرباح والحوافز ، والعمالة المؤقتة والمطالبة بتثبيتها ، وسوء وتعسف أصحاب العمل في إجراءات النقل والفصل التعسفي والحرمان من الترقيات ، والتمييز بين العمال والإداريين وإشكاليات التشريك الطبي ، وتصفية الشركات أو إغلاقها ، وعدم تسوية الحالات التأمينية ، وشطب العمال من هيئة التأمينات ، ورفض الإدارة تشكيل لجان نقابية للعاملين ، ونقل المصانع لاماكن غير مكتملة المرافق ، وتحويل العمالة الدائمة إلى مؤقتة 00 الخ.

وعارض سياسة الخصخصة عامة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب العربي الديمقراطي الناصري والحزب الشيوعي المصري واليسار المصري بصفة عامة .

وبخصوص بيع البنوك عارض حزباً التجمع والناصرى بيع بنوك القطاع العام ، بينما عارض حزب الوفد بيع بنك القاهرة لمستثمر أجنبي طالب بطرحه للإكتتاب العام للمصريين .

وبالنسبة لخصخصة التأمين الصحي عارضت أحزاب التجمع والوفد والناصرى هذه الخصخصة وتكونت جبهة عريضة امتدت من عدد كبار الأطباء المؤمنين بالرسالة الإنسانية لمهنة الطب ، وبرز منهم بصفة خاصة د. عبد المنعم عبيد عضو لجنة الصحة بالمجالس القومية المتخصصة ، ود. محمد حسن خليل استشاري القلب ورئيس قسم القلب بمستشفى مدينة نصر للتأمين الصحي ، ود. حسن عبد الفتاح رئيس هيئة التأمين

الصحي السابق . ود. حمزة البسيوني أحد أبرز أطباء الإسكندرية المدافعين على التأمين الصحي ، مروراً بالطبقة العاملة التي طالبت بوقف قرار رئيس الوزراء وعرض مشروع قانون التأمين الصحي الجديد الذي أعدته الحكومة على النقابات العمالية ، وذلك في مؤتمر عقد يومي 2 و3 يونيو 2007 بالجامعة العمالية وشارك فيه ممثلوا النقابات العامة للمصانع الحربية والخدمات الإدارية والخدمات الصحية والكيمائيات والاتصالات والبناء والاختشاب والنقل البحري والنقل البري والمرافق العامة والبنوك وعمال الزراعة وعمال التجارة والمحاجر والسياحة والفنادق والغزل والنسيج ، وخاضت صحف الأهالي والوفد والمصري اليوم والدستور وصوت الأمة معركة دفاعاً عن التأمين الصحي .

وما زالت معركة الدفاع عن القطاع العام ووقف الخصخصة مستمرة حتى اليوم